

بعد الإعلان عن تصني

أعضاء مجلس الشورى انتقدوا البيروقراطية وضعف المستوى



الجامعات للأفضل، ومن جانبه قال العضو بندر الحجار: إن التصنيف منشور عن طريق جامعة شنغهاي الصينية، ومن أبرز المعايير التي وردت في التصنيف عدد الخريجين في جميع المراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراة، والبحوث التي قدمت والجوائز التي حصلت عليها الجامعة مشيراً إلى أهمية الرجوع لمواقع الإنترنت لمن أراد الاطلاع عليها.

فيما أشار العضو عبدالله بخاري إلى تصنيف آخر للجامعات على مستوى الشرق الأوسط جاء فيه جامعة الملك فهد في المركز ٢٥ ضمن مائة جامعة تصدرتها الجامعات الإسرائيلية.

وأكد بخاري أن السبب ليس مالياً ولكن إدارياً وفتياً إضافة إلى المستوى الأكاديمي والإجراءات البيروقراطية.

المالية كما يعتقد، وقالوا: «لقد وصلنا إلى مفترق طرق ما يدعو إلى إعادة النظر في نظام الجامعات التي لم تعد قادرة على استيعاب طلاب الثانوية العامة.

وأكدوا أنه من الخطأ ترك عملية التعليم لوزارة التربية وطالبوا باستقلالية الجامعات وتحسين أحوال أعضاء هيئة التدريس وتقنين المكافآت الخاصة بالطلبة على أن تكون للمتفوقين والمحتاجين.

واستغرب العضو الدكتور محمد آل زلفة تصريح وزير التعليم العالي وتبسيطه لموضوع التصنيف، وقال: «إن رد الوزير غير مقنع وكان يجب الترفع عن الاتهامات المتبادلة، والعمل على تضافر الجهود لحل كافة المعوقات».

وأكد الأعضاء أن المعلومات التي ذكرت عن التصنيف صحيحة ولا بد أن يكون نظام

انتقد أعضاء مجلس الشورى نظام الجامعات والتعليم العالي، الذي كان وراء تراجع تصنيف الجامعات السعودية إلى الصفوف الخلفية حسب تصنيف موقع تايبير ماتركيس الأسباني.

ووصف الأعضاء تصريحات وزير التعليم العالي حول التصنيف بأنها غير مقنعة مشيرين إلى أنه افتقد إلى المعلومة الصحيحة واتهم التصنيف بأنه غير حقيقي.

وكشف الأعضاء عن تصنيف آخر للجامعات على مستوى الشرق الأوسط وضع جامعة الملك فهد في المركز ٢٥ وجامعة الملك عبدالعزيز في المرتبة ٦٥ ضمن ١٠٠ جامعة، فيما جاءت الجامعات الإسرائيلية في المراكز الأولى حتى السابع.

وأرجع الأعضاء هذا التأخير إلى البيروقراطية وضعف المستوى الأكاديمي وليس للأمور

وضع التعليم العالي وطالبه وابتطويره الأكاديمي وراء تراجع الجامعات



وقال: «لقد وصلنا إلى مفترق طرق حاسم ومؤلّم يحتاج إلى إعادة نظر لنظام الجامعات بحيث تمنح الجامعات الاستقلالية التامة». وتساءل بخاري: «كيف يستثنى النظام مديري الجامعات من المشاركة في نظام مجلس التعليم العالي وهم الأدرى بإصدار اللوائح الإدارية والمالية، مطالباً بالسماح لكل جامعة بوضع أنظمتها المالية والإدارية ومقدرتها الاستيعابية في القبول والتسجيل

خلال مناقشة نظام الجامعات:

لابد من إخراج التعليم العالي من البيروقراطية إلى الاستقلالية

تحول جامعاتنا من قلاع بيروقراطية إلى مؤسسات أكاديمية مستقلة تدير أنفسها بأنفسها، وتعتمد على إيراداتها الذاتية من المقابل المادي للتعليم والتدريب والبحوث والاستشارات والمؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والإعانات التي تقدمها لها الدولة وفق معايير محددة، منها النشاطات العلمية وعدد الطلاب، وريع استثمار أموالها، وما يوقف لها من أموال أو هبات أو وصايا، ويمكن للدولة أن تضمن بعد ذلك أي عجر مادي في ميزانياتها السنوية، كما يجب تحويل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات إلى متعاقدين مع هذه الجامعات، وإعطاؤهم الحرية الكاملة في الانتقال بين الجامعات السعودية أو غيرها، والتدريس فيها بتفرغ كامل أو جزئي، ومنح الجامعات الحرية في تحديد الأجور والمكافآت والعلاوات والترقيات العلمية لهم وللموظفين فيها وفق إمكانيات الجامعة المادية.

وكان الأولى البحث عن النقلة المطلوبة التي نادى بها مديرو الجامعات، من خلال إخراج التعليم، ولاسيما التعليم العالي، من البيروقراطية والروتين الإداري والمالي إلى رحاب الاستقلالية الإدارية والمالية والأكاديمية الكاملة، فال تطوير لا يكون بالبحث عن حلول لمشكلات إدارية أو مالية تعاني منها الجامعات أو تغيير جهات الإشراف الإداري من المجلس الأعلى إلى وزارة التعليم العالي وإلى مجالس الجامعات، وإنما التطوير هو تحويل نظرة المجتمع إلى التعليم من كونه واجباً من واجبات الدولة، ووسيلة للحصول على وظيفة مرموقة أو وجهة اجتماعية إلى غاية بحد ذاته، يسعى إليها المجتمع بكل ما أوتي من قوة، ويستثمر فيها جل إمكانياته استثماراً محسوب النتائج من حيث العائد الاقتصادي والاجتماعي، لذلك أدعو اللجنة إلى إعادة النظر في النظامين المعروضين علينا، والتفكير جدياً في نظم تعليم جديدة متطورة مواكبة لروح العصر، نظم تعليم

دعا عدد من أعضاء مجلس الشورى إلى إعادة النظر في جميع نظم التعليم في المملكة بما يحقق نقلة نوعية تتواءم مع المستجدات، وطالبوا خلال مناقشة مشروع نظام المجلس الأعلى للتعليم ومشروعات نظام الجامعات بفتح الجامعات لأكبر قدر من الطلاب غير السعوديين وأن يكون ذلك سياسة عامة من السياسات العامة للتعليم العالي في المملكة بعد التوسع في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضماناً للتأثير الثقافي ومساهمة في التنوع الثقافي العالمي، وفي ظل العولة والانفتاح. وحول نظام المجلس الأعلى للتعليم ومشروع نظام الجامعات قال أحد الأعضاء: إن نظام الجامعات المقترح مماثل للنظام السابق إلا من بعض النواحي اليسيرة المتعلقة بتعيين عمداء الكليات ورؤساء الأقسام، مما يعني أن التغيير شكلي، ويركز على الجوانب الإدارية والمالية دون الجوانب الأكاديمية،

وبالتالي تدريسيهم وفق توجيهات لا تتناسب مع وجهاتهم.
وقال: «هناك غياب لتقييم أداء الطاقم الإداري في الجامعات، كما أن دقة المعلومات غير متوفرة لأعضاء المجلس لمناقشة النظام». ودعا إلى تقييم أداء الجامعات والموافقة على ميزانيتها وفقاً لذلك على أن تكون لها خطط واضحة للقبول سنوياً.

وطالب رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الدكتور خضر القرشي الجامعات السعودية بالاهتمام بالحصول على البرامج الأكاديمية العالمية المعتمدة، وأن تكون برامجها منافسة وقوية ومعترفاً بها من الهيئات المختصة.

وأضاف أن التصنيفات متفاوتة من تقرير إلى آخر لذلك يجب التركيز على تطوير الأقسام العلمية داخل الجامعات، حيث إن تلك التصنيفات تعتمد على مستوى التدريس في التخصصات كافة لتصل إلى أقوى التخصصات التي تدرس في كل جامعة.



من جهته دعا العضو سعود السبيعي إلى قيام نظام التعليم على معايير محددة ومحركة للجودة، مقترحاً إنشاء مركز وطني مستقل للتطوير التربوي مرتبط بالوزارة ومركز وطني مستقل لتطوير المناهج. وأشار العضو سالم المري إلى عدم القدرة على استيعاب خريجي الثانوية العامة،

لا أن يفرض عليها. وشدد على وضع طرق وآليات معروفة لترقية أعضاء هيئة التدريس واستقلالية الجامعة بالكامل حتى الرواتب بحيث تختار الجامعة الأكفاء، مطالباً بتقنين المكافآت الخاصة للطلاب على أن تكون للمتفوقين والمحتاجين، وأن لا تكون مفتوحة.

إدراج رأي المرأة من ذوات الاختصاص ضمن نقاش مواد النظام:

«الشورى» يناقش نظامي «المجلس الأعلى للتعليم» و«الجامعات»



لهم بدعوة أساتذة وخبراء وباحثين عالميين بهدف الاستفادة من خبراتهم. من جانبه، اقترح الدكتور خليل

البراهيم، إنشاء مجلس أمناء للجامعات، لإعطاء الجامعات الحرية الكاملة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية، ويكون رئيسها شخصية مستقلة عن الجامعة، وأعضاء من الخبراء، ورجال الأعمال وأكاديميين سابقين.

ودعا أحد أعضاء الشورى إلى إدراج رأي المرأة من الخبيرات وذوات الاختصاص ضمن نقاش مواد النظام، إلى جانب دعوة جميع الجامعات لنقاش النظام لإزالة أي لبس قد يحدث عند دعوة جامعة من دون الأخرى.

هيئة التدريس في الجامعات ما زال على أساس نظرة موحدة لا تختلف من جامعة إلى أخرى، ولا تفرق بين المجد وغير المبالى، ما يعوق الجامعات عن استقطاب العقول المميزة، والباحثين المجددين.

وأشار إلى أن شاغري مناصب رؤساء الجامعات يعاملون بطريقة خاصة أشبه ما تكون برجال الدولة والسياسة من طريق منحهم المرتبة الممتازة، بينما هو منصب علمي وأكاديمي من الدرجة الأولى، لافتاً إلى أن اختيار رئيس الجامعة يتم في دول أخرى عن طريق ترشيح أعضاء هيئة التدريس لأشخاص عدة، وقد يكون أحدهم لا يتبع لجنسية الجامعة الدارس فيها، ولفت إلى أن من تلك المعوقات كذلك، الاستمرار في فرض أنظمة قديمة على الجامعات أثبتت فعلياً عدم جدواها، مثل نظام التعليم الجامعي المجاني، ومنح مكافآت شهرية إلى جميع الطلبة بصرف النظر عن المستوى الدراسي، إضافة إلى عدم تمتع الجامعات بحرية مالية تسمح

بدأ مجلس الشورى السعودي خلال جلسته العادية الـ ٥٠ برئاسة رئيس المجلس الدكتور صالح بن حميد، نقاش مواد نظام المجلس الأعلى للتعليم، ونظام الجامعات. وأثارت قضية تبعية المعاهد العلمية إلى الجامعات من دونها جدلاً واسعاً بين أعضاء المجلس، إذ تباينت آراؤهم بين مطالب بإبقاء تبعيتها خوفاً من تفسيرات الضغوط الخارجية، وآخرين رأوا أن المنهج الشرعي في الثانوية العامة كفيل بتهيئة الطلاب للدراسات الإسلامية.

من جهته عارض عضو المجلس الدكتور عبدالله بخاري، تطبيق نظام الجامعات على جميع الجامعات، باعتبار أنه لن يضيف الكثير إلى الجامعات السعودية، بل أنه سيعوق تطورها وتطلعاتها المستقبلية، إذ إن المعوقات تلخص في أن النظام ما زال يتعامل مع الجامعات كإدارة حكومية، على رغم أنها صرح علمي، ومصنع للعقول ومستقبل البلد، إضافة إلى أن التعامل مع